

واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-
(2021

*The Reality Of Financial Inclusion In Saudi Arabia During The
Period (2010-2021)*

سندس بن عبد الله، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة،
soundes.benabdallah@univ-biskra.dz

انصاف قسوري، مخبر مالية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر-بسكرة،
insaf.guessouri@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2024/01/29 تاريخ القبول: 2024/05/08 تاريخ النشر: 2024/06/06

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع تطور الشمول المالي في السعودية خلال الفترة (2010-2021)، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها؛ أن الحكومة السعودية تولي اهتماما بالغاً لموضوع الشمول المالي وقد أحرزت تقدماً ملحوظاً فيه، كما تسعى إلى رقمنة النظام المصرفي من خلال الخدمات المصرفية الرقمية والتي تساهم بشكل كبير في تفعيل الشمول المالي. الكلمات المفتاحية : شمول مالي؛ مؤشرات الشمول المالي.

تصنيف *JEL*: F36، F21، E51

Abstract:

This study aimed to analyze the development of financial inclusion in Saudi during the period (2010-2021) using the descriptive and the analytical approach. The study reached several results, the most important of which are: Saudi is very interested in financial inclusion and has developed in it. It also aims to digitize the banking system through digital banking services that contribute to financial inclusion.

keyword: Financial Inclusion، Indicators of Financial Inclusion.

JEL classification code : F36 ; F21 ; E51

المؤلف المرسل: سندس بن عبد الله،

الإيميل: soundes.benabdallah@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

أصبح الشمول المالي محل اهتمام الكثير من الجهات خاصة بعد أزمة 2008، باعتماد العديد من الحكومات سياسات لتوسيع نطاق الشمول المالي من اجل دمج مختلف فئات المجتمع في القطاع المالي وإتاحة الخدمات المالية والمصرفية لكافة أفراد المجتمع بغية توفير مختلف حاجياتهم، وفي إطار الشمول المالي تقدم المصارف خدمات متنوعة عبر قنوات متطورة من اجل جذب اكبر عدد من الزبائن ووصول الخدمات المصرفية بشكل أوسع إلى مختلف شرائح المجتمع، وقد دعمت جائحة كورونا ضرورة التحول الرقمي للقطاع المصرفي، نتيجة الإجراءات الاحترازية والإغلاق العام وحظر التجول، مما ألزمها لتطوير خدماتها بواسطة تكنولوجيا الإعلام والاتصال واستعمال الانترنت، فزاد الاهتمام بالخدمات المصرفية الرقمية، والمملكة العربية السعودية من الدول التي قامت بجهود في هذا المجال من اجل تعزيز الشمول المالي بالتركيز على الفئات التي لا تصل إلى الخدمات المصرفية.

1.1 الإشكالية: ومما سبق يمكننا أن نطرح السؤال الرئيس التالي:

ما هو واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2021)؟

2.1 أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة وبشكل أساسي؛ إلى:

- التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي.

- تحليل لواقع الشمول المالي في السعودية من خلال بعض المؤشرات المختارة.

3.1 منهجية البحث: للوصول إلى الأهداف المسطرة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التطرق لأهم العناصر المتعلقة بالإطار النظري للشمول المالي، كما تم الاعتماد أيضا على المنهج التحليلي من خلال تحليل مؤشرات الشمول المالي في المملكة، وقد اعتمدنا في عملية جمع المعطيات وتحليلها على الإحصائيات الرسمية لقاعدة بيانات البنك الدولي، بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، وكذا التقارير السنوية السعودية.

2. مفاهيم نظرية حول الشمول المالي:

نخصص هذا المحور إلى كل ما هو نظري والذي سنحاول من خلاله الإلمام بأهم

المفاهيم النظرية المتعلقة بالشمول المالي.

1.2 مفهوم الشمول المالي:

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية (oucif & chaoui, 2020, p. 01).

وعرفه البنك الدولي على أنه: "إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (معاملات، مدفوعات، منتجات، ادخار، تسهيلات ائتمانية، قروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام. (The World, 29 March 2022)

وتعرفه لجنة الشمول المالي على أنه: "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب عند الحاجة إليه من قبل الفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة، كما عرفه بنك التنمية الآسيوي على أنه "توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل؛ الودائع والقروض وخدمة الدفع وتحويل الأموال للأسر ذات الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة". (s.v.shinde, 2014, pp. 6-7)

من خلال ما سبق نستنتج أن الشمول المالي هو مدى توفير الخدمات المالية والمصرفية على نطاق واسع و بأسعار معقولة لجميع الفئات خاصة ذوي الدخل المحدود.

2.2 الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي: هناك أربع ركائز أساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي؛ تتمثل في: (azaoui & rifak, 31/12/2021, p. 112)

أ. دعم البنية التحتية المالية: وتتضمن ما يلي:

- توفير بيئة تشريعية مناسبة تحتوي كافة التعليمات والقوانين التي تدعم الشمول المالي.
- الانتشار الجغرافي لفروع المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها.
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتسهيل تنفيذ العمليات والخدمات المالية.
- توفير قواعد بيانات شاملة خاصة الائتمانية.

ب. حماية المستهلك المالي: لضمان أن يفيد الشمول المالي المستهلكين (لاسيما الجدد) وألا يعرضهم لضرر محتمل، والإفصاح عن المعلومات، والإشراف على سلوك السوق، وحماية البيانات، وتسوية المنازاع.

ج. التنقيف المالي: يهدف الحصول على مجتمع متقف من خلال إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة للمواطنين فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجة مخاطر.

3.2 مقومات نجاح الشمول المالي: تتمثل في: (el-bakel & el-hedad, 2022, pp. 162-163)

- الوعي المالي باعتبار توافره أحد ركائز نجاح السياسات المالية، وتعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنه العملية التي تستهدف تحسين إدراك المستخدمين لمفهوم الخدمات المالية المتداولة والمخاطر التابعة لها، ويتم ذلك من خلال توفير المعلومات والتدريب وتنمية المهارات وبناء الثقة في هذه الخدمات المالية وبما يتناسب مع الفئات العمرية المختلفة للمستخدمين.

- توفير المعلومات للمستخدمين عن الخدمات المالية من أجل اتخاذ القرار الصحيح من خلال توفير قنوات تسويقية واستعمال الرسائل الهاتفية وخدمة الحوار التفاعلي التي تسهل المعلومات للمستخدمين وبالأأنواع المختلفة للخدمات المالية.

- وجود سياسات وتنظيمات تساعد في تمكين دعائم التحول نحو وسائل الدفع غير النقدي والتحصيل الإلكتروني من خلال مؤسسات رقابية على النشاط المالي تراقب وتنظم وتحفز استخدام المنتجات المالية الإلكترونية وتوفر وسائل الحماية الفاعلة.

3. تحليل واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2021):

في هذا المحور سنتطرق إلى واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية من خلال عرض أهم مؤشرات، وكذا إستراتيجية الحكومة السعودية في تفعيله، وذلك استنادا إلى تقديرات البنك الدولي و التقارير السنوية السعودية.

1.3 إستراتيجية المملكة العربية السعودية في تفعيل الشمول المالي:

تمنح مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" اهتماماً بالغاً لتعزيز الشمول المالي في المملكة بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية، ومن أبرز الجهود المبذولة في سبيل ذلك؛ إصدار "ساما" التعريف المصرفية التي حددت رسوم الخدمات المصرفية والحدّ الأعلى للرسوم والعمولات التي يحق للمصارف تطبيقها عند تقديم الخدمات والمنتجات، وكذا منع اشتراط رسوم مالية أو إيداع مبالغ مالية لفتح الحسابات المصرفية وذلك لتشجيع الأفراد على فتح الحسابات والاستفادة من مميزات ذلك، كما أصدرت القواعد المنظمة لممارسة نشاط الوكالة المصرفية التي تسمح للمصارف باستخدام وكلاء مؤهلين لتقديم الخدمات المالية بالنيابة عنها في المناطق التي لا تتوفر فيها تغطية مصرفية أو التي تعاني من شح في توفر الخدمات المصرفية، بهدف إتاحتها ببسر لأفراد المجتمع خاصة للذين لا يتعاملون مع المصارف. وأطلقت مؤسسة النقد أيضاً مؤخراً بيئة تجريبية تنظيمية (Sandbox) لفهم وتقييم أثر التقنيات الجديدة في سوق الخدمات المالية في المملكة، بما يسمح للشركات المحلية والعالمية التي تريد اختبار الحلول الرقمية الجديدة بالدخول في بيئة فعلية من أجل إطلاقها في المملكة في المستقبل. وتساهم هذه المبادرة في دعم مبدأ الابتكار في تقديم الخدمات المالية وخدمات المدفوعات الرقمية وتساعد المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية على تجربة منتجاتهم الابتكارية بضوابط مخففة مما سينعكس إيجاباً على القطاع المالي في تحسين وتيسير إجراءات التعاملات المالية وتقليل التكاليف وتعزيز الشمول المالي. وكان من أهم مخرجات هذه البيئة إمكانية فتح الحساب المصرفي إلكترونياً دون الحاجة إلى زيارة فروع المصارف، وإتاحة استخدام المحافظ الرقمية التي تسمح للعملاء القيام بالعمليات المالية عبر الهاتف المحمول. (Monetary, 2019, p. 04/28)

2.3 تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي في السعودية خلال الفترة (2010-2021):

1.2.3 مؤشر الوصول المالي: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة وصول الخدمات المالية للمستفيدين، ويتم ذلك عن طريق معرفة عدد الفروع المصرفية أو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 شخص من السكان، فالقطاع المالي الشامل هو الذي يجعل الوصول إلى خدماته سهلاً لأكثر عدد ممكن من الأفراد. (Naimi & bensassi, 2021, p. 235)

1.1.2.3 أجهزة الصراف الآلي و فروع المصارف التجارية: تعتبر أجهزة الصراف الآلي وفروع المصارف التجارية من أهم القنوات التي تستخدمها المصارف للوصول إلى العملاء.

الجدول 1: أجهزة الصراف الآلي و فروع المصارف التجارية لكل 100 ألف بالغ في السعودية خلال الفترة (2010-2021)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصراف	56.47	58.39	60.42	63.35	68.2	73.2	74.03	74.1	73.96	73.34	69.8	62.04
الفروع	11	11.3	11.5	11.9	12.2	11.5	12.3	11.7	11.4	11	10.7	11.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (World Bank database)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد أجهزة الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية ارتفعت تدريجياً من سنة 2010 إلى غاية 2018 حيث بلغت 73.96 ألف صراف آلي لكل 100 ألف بالغ بعدها بدأت في الانخفاض التدريجي خلال السنوات الموالية إلى أن وصلت إلى 62.04 صراف آلي سنة 2021. كما نلاحظ بالنسبة لعدد فروع المصارف التجارية قد بلغ 11 فرع لكل 100 ألف بالغ سنة 2010 ثم ارتفع تدريجياً بمعدل بطيء إلى غاية سنة 2016 حيث وصل عدد الفروع إلى 12.3 فرعاً، ثم بعدها بدأ في الانخفاض تدريجياً في السنوات الموالية إلى غاية سنة 2021 و قدرت ب 11.2 فرعاً لكل 100 بالغ. ويرجع السبب في تقليل أعداد الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي الذي جاء تزامناً مع المخاوف المتعلقة بوباء كورونا إلى الاعتماد المتزايد على إتمام المعاملات المصرفية من خلال الإنترنت، والدفع من خلال البطاقات مباشرة أو عبر الهواتف التي أصبحت بديلاً مناسباً عن الطرق الأخرى، وتأكيداً للتوجه حيال التحول الرقمي بما فيه المدفوعات الإلكترونية، مما انعكس أيضاً على حجم السحوبات من خلال هذه الأجهزة.

2.1.2.3 بطاقات الخصم وأجهزة نقاط البيع: تعتبر أجهزة نقاط البيع من أهم الخدمات التي يستحسنها المواطنون السعوديين وإقبالهم عليها بشكل كبير وهذا ما سنتطرق إليه

الجدول 2: عدد البطاقات الائتمانية وعدد أجهزة نقاط البيع في السعودية خلال الفترة (2016-2020)

السنوات	عدد البطاقات المصدرة	عدد أجهزة نقاط البيع
2016	26.537.349	267.827
2017	28.402.914	303.464
2018	28.559.828	351.645
2019	31.540.067	438.618
2020	34.336.693	721.060

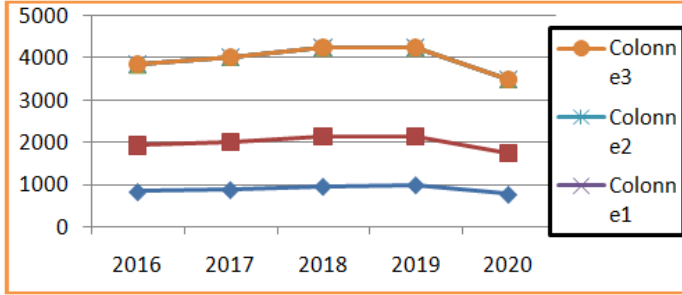
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات (Saudi annual report, 2021)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد بطاقات الخصم المصدرة في المملكة سنة 2016 قدر بـ 26,537,349 بطاقة وارتفعت في السنة التي بعدها بأزيد من مليون و 800 ألف بطاقة فأصبحت تقدر بـ 28,402,914 بطاقة، ثم استمرت في الزيادة خلال السنوات الموالية بما يعادل 6 مليون بطاقة بلغ 28,402,914 بطاقة حيث بلغت 34,336,693 بطاقة سنة 2020، كما نلاحظ أيضا بالنسبة لأجهزة نقاط البيع فقد بلغت 267.827 سنة 2016 وارتفعت في السنة الموالية فأصبحت 303.464 جهاز، واستمرت في الزيادة بما يزيد عن 400 جهاز في السنوات الموالية إلى أن بلغت 721.060 بطاقة سنة 2020.

2.2.3 مؤشر العمق المالي: يقيس هذا المؤشر مدى ارتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد، باعتبار أن النقود تستخدم في سداد الالتزامات المالية وفي تكوين رصيد من المدخرات، أي أن القطاع المالي الشامل هو ذلك القطاع الذي يستطيع أن يحقق أكبر نسبة ممكنة من استخدامات النقد بكافة أشكاله وأنواعه لتحقيق الناتج المحلي الإجمالي. (Naimi & bensassi, 2021, pp. 235-236)

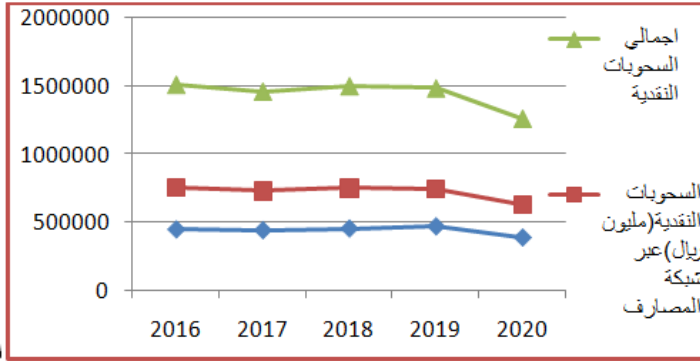
1.2.2.3 العمليات و السحوبات في المملكة العربية السعودية: توضح الأشكال الموالية عدد عمليات السحب المنفذة وحجم السحوبات النقدية في السعودية خلال الفترة (2016-2021)

الشكل 1: عدد عمليات السحب المصرفية المنفذة خلال الفترة (2016-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات (Saudi annual report, 2021)

الشكل 2: السحوبات النقدية المنفذة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2016-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات (Saudi annual report, 2021)

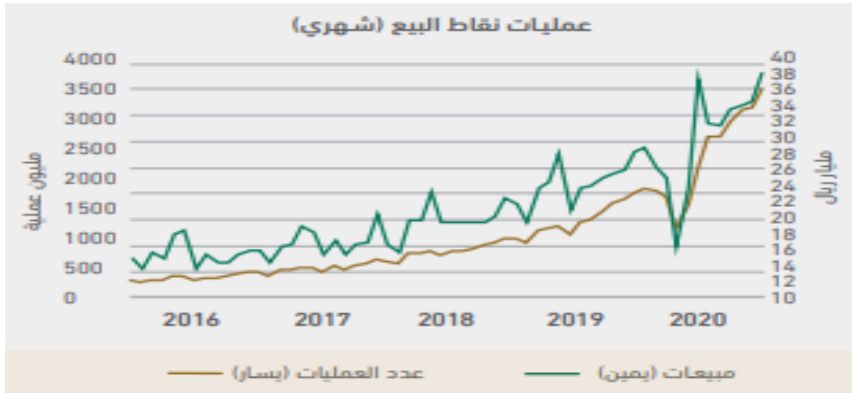
من خلال الشكلين (01) و (02) نلاحظ تراجع عدد عمليات السحب المنفذة عبر مدى (هي شبكة مدفوعات وطنية في المملكة العربية السعودية، تابعة للبنك المركزي السعودي، أنشئت عام 1990 تُعد شبكة المدفوعات الآلية الوحيدة في السعودية التي تربط كافة أجهزة الصرف الآلي وطرفيات نقاط البيع والمتاجر في كافة أنحاء المملكة بشبكة مدفوعات مركزية تقوم بدورها بإعادة توجيه العمليات المالية إلى الجهة المصدرة للبطاقة، سواء كانت مصرفاً محلياً أو فيزا (VISA) أو أمكس (AMEX) أو ماستر كارد (MasterCard)(Arabia) في عام 2020م بنسبة 22.6 في المائة ليبلغ 761 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 3.6 في المائة في العام السابق 2019. وتراجعت قيمة السحوبات التي نفذت من خلال مدى بنسبة 17.6 في المائة لتبلغ 386.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع

نسبته 3.5 في العام السابق 2019. أما بالنسبة لعدد العمليات التي جرت عبر شبكة المصارف، فقد انخفض بنسبة 13.7 في المائة ليبلغ 986 مليون عملية، مقارنة بانخفاض نسبته 3.0 في المائة في العام السابق. وانخفضت قيمة السحوبات النقدية التي تمت عبر شبكة المصارف بنسبة 10.8 في المائة إلى 242.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 8.0 في المائة في العام السابق. ونتيجة لذلك انخفض إجمالي السحب النقدي بنسبة 15.1 في المائة ليبلغ 628.9 مليار ريال، تعكس هذه الأرقام الضخمة للسحوبات النقدية عبر الصرافات الآلية.

2.2.2.3 تطور مبيعات نقاط البيع في المملكة العربية السعودية

كما لاحظنا من خلال الجدول السابق ارتفع عدد أجهزة نقاط البيع في عام 2020 بنسبة 64.4 في المائة ليبلغ 721,060 جهازاً، مقارنة بارتفاع نسبته 24.7 في المائة في العام السابق 2019

الشكل 3: تطور مبيعات وعمليات نقاط البيع الشهري خلال الفترة (2016-2020)



المصدر: (Saudi annual report, 2021)

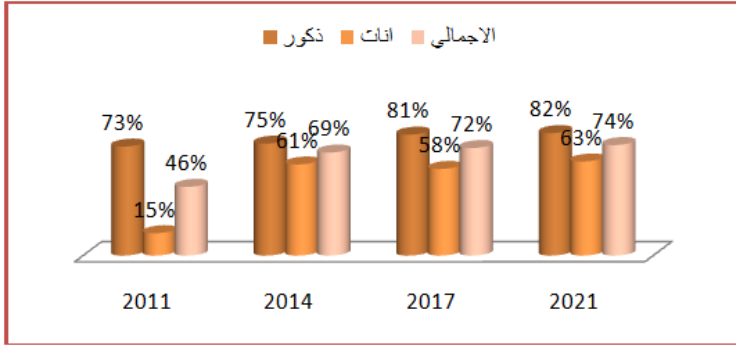
إن التطور و النمو في عدد أجهزة نقاط البيع كان مرفوقاً بزيادة العمليات المنفذة على هذه الأخيرة و ارتفاع مبيعاتها كما يوضح الشكل رقم (03) ارتفاع عمليات نقاط البيع ابتداء من سنة 2016 إلى أن وصل عدد عمليات البيع المنفذة سنة 2018 إلى 1032 مليون

عملية، وقد ارتفع عدد عمليات البيع المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 75.8 في المائة ليبلغ 2,853 مليون عملية سنة 2020، مقارنة بزيادة نسبتها حوالي 57.3 في المائة في العام السابق 2019 وارتفعت قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 24.2 في المائة لتبلغ 357.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 23.9 في المائة في العام السابق وتشير معدلات النمو في عدد البطاقات الائتمانية المصدرة والعمليات المنفذة على أجهزة نقاط البيع إلى ارتفاع الثقة باستخدام التقنيات المصرفية الحديثة، حيث زاد إنفاق المستهلكين من خلال التجارة الإلكترونية وكذا أجهزة نقاط البيع، فقد عملت المدفوعات عبر الأجهزة الذكية وتقنية الاتصال قريب المدى في السعودية، على تقليل الاعتماد على الأوراق النقدية بشكل واضح، بحيث سهلت الحكومة ذلك بالزامية توفير وسائل الدفع الإلكتروني في جميع منافذ البيع في مختلف الأنشطة التجارية.

3.3.3 مؤشر الاستخدام المالي: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة أفراد المجتمع على استغلال واستخدام الخدمات والتي أصبحت بالفعل متاحة لهم من قبل القطاع المالي، وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم التمويل المصرفي، فالقطاع المالي الشامل هو الذي يتحقق فيه أقصى مدى ممكن من حيث استغلال المجتمع لخدماته المالية. (Naimi & bensassi, 2021, p. 236)

1.3.3.3 مؤشر امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية: يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استعمالاً لدراسة الشمول المالي.

الشكل 4: نسبة البالغين الذين يمتلكون حساب لدى مؤسسة مالية رسمية في المملكة العربية السعودية (2011-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Global Financial Inclusion Index database, 2021)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية رسمية في تزايد مستمر خلال الفترة 2011-2021 بحيث ارتفعت النسبة خلال هذه الفترة ب 28% فقد بلغت 74% فرد بالغ يمتلك حساب لدى مؤسسة مالية رسمية من إجمالي السكان سنة 2021.

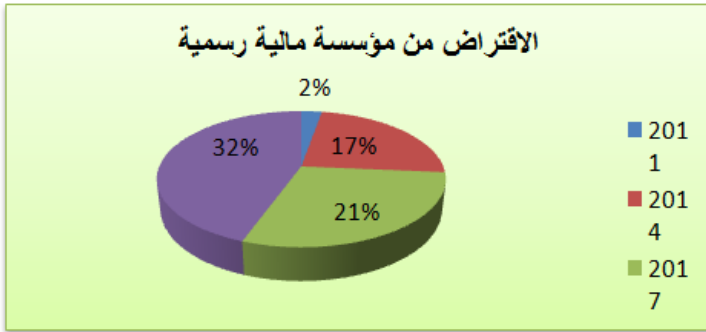
كما نلاحظ أيضا وجود فجوة بين الجنسين حيث بلغت نسبة الذكور الذين يمتلكون حساب 73% سنة 2011 بينما تقابلها نسبة الإناث 15% فقط، إلا أن هذه الفجوة تقلصت تدريجيا إلى غاية سنة 2021 حيث وصلت نسبة الذكور إلى 82% بينما نسبة الإناث 63% من إجمالي البالغين الذين يمتلكون حساب لدى مؤسسة مالية رسمية.

من خلال الشكل ومما سبق نستنتج أن نسبة الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات رسمية 26% سنة 2021 وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة الأفراد الذين لديهم حسابات 74%، وقد ترجع الأسباب المؤدية إلى تقلص الفجوة بين الجنسين وارتفاع نسبة المالكين للحسابات إلى ما يلي:

- ارتفاع نسبة ملكية الهواتف المحمولة بين الأفراد في السعودية وخاصة بين الإناث مقارنة بالماضي.
- تطوير وتوفير أنظمة الدفع الرقمية من طرف الحكومة في إطار التوجه نحو التحول الرقمي.

- أيضا جائحة كورونا التي كان لها دور كبير في تسريع الشمول المالي في المنطقة العربية ككل.
 - تطوير شبكة الانترنت وزيادة نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت من إجمالي السكان.
 - زيادة الوعي المالي والمصرفي بين الأفراد وزيادة الثقة في القطاع المصرفي السعودي.
 - التمكن من التكنولوجيا الحديثة، وكذا حرص الحكومة السعودية على توفير مختلف الخدمات المالية والمصرفية الرقمية.
- 2.3.3.3 مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: والذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تبين كفاءة هذه المؤسسات

الشكل 5: نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2011-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Global Financial Inclusion Index database, 2021)

- من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة الأفراد الذين يقترضون من المؤسسات المالية الرسمية ارتفعت بشكل ملحوظ حيث في سنة 2011 كانت 2% فقط من الأفراد يقترضون من المؤسسات المالية الرسمية، ثم ارتفعت إلى 32% سنة 2021 وهذا راجع إلى:
- زيادة القروض العقارية بعد التحديث على الصيغ الموحدة لعقود التمويل العقاري للأفراد بصيغتي المرابحة والإجارة.
 - طرح شركة تمارس نشاط التمويل العقاري في السوق المالية الرئيسية (تاسي) كأول طرح لشركة تمويل.

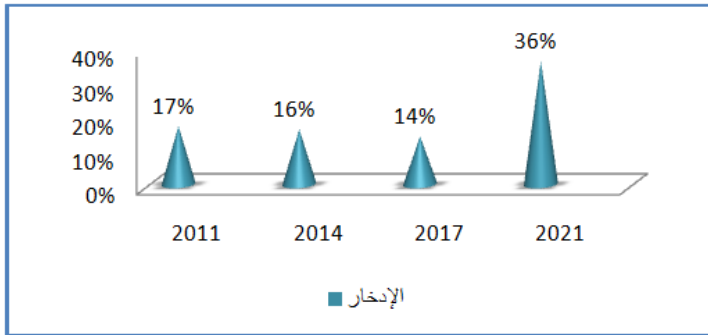
- تحديث الصيغة الموحدة لعقد الإيجار التمويلي للمركبات للأفراد مما انعكس بالزيادة في القروض الاستهلاكية.
- زيادة الوعي المصرفي وزيادة الثقة في القطاع المصرفي السعودي.
- انخفاض تكلفة القرض.

كل هذا انعكس على زيادة الاقتراض الرسمي، إلا أنها زيادات بسيطة تدل على إقبال ضعيف للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية فهذه النسب ضعيفة جدا بحيث أن أكثر من النصف يقترضون من خارج القطاع المصرفي و يلجؤون إلى الاقتراض من الأقارب أو الأصدقاء وغيرها...

3.3.3.3 مؤشر الادخار في مؤسسة مالية رسمية: يعكس لنا مؤشر الادخار جهود الهيئات الرسمية للدول في توجيه السلوك الادخاري للأفراد

الشكل 6: نسبة الأفراد الذين يدخرون لدى المؤسسات المالية الرسمية في المملكة العربية

السعودية (2011-2021)



(المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Global Financial Inclusion Index database,

2021)

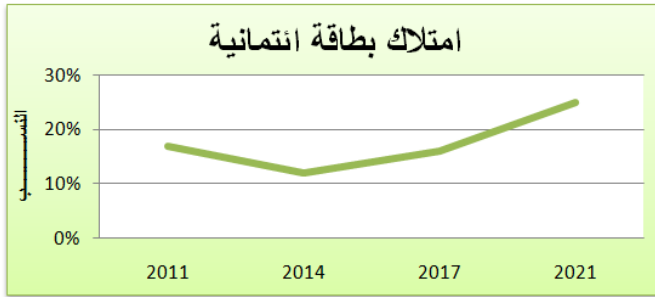
نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة الأفراد الذين يقومون بادخار أموالهم لدى مؤسسات مالية رسمية قد تضائلت خلال السنوات 2011 إلى غاية 2017 ثم ارتفع مباشرة سنة 2021 ليبلغ 36% وذلك أن الادخار لدى الأفراد يتأثر بعدة عوامل، وقد يكون السبب في ارتفاع نسبة المدخرين الرسميين يعود إلى:

- ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 20.62 ألف ريال سعودي خلال سنة 2021.

- تطور النظام المالي والمصرفي في السعودية.
 - توافر الخدمات المالية والمصرفية الرقمية التي تسهل للأفراد عملية الادخار.
 - التطور التكنولوجي في الأساليب المصرفية وتطوير الخدمات المقدمة مما زاد إقبال الأفراد للادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية.
 إلا أن نسبة الأفراد الذين يدخرون لدى المؤسسات المالية لا زالت دون المستوى المطلوب، مما يلزم الهيئات الحكومية السعودية في بذل جهود أكبر من أجل زيادة ثقافة الادخار لدى المواطنين السعوديين وتوجيه سلوكهم الادخاري نحو المؤسسات المالية الرسمية.

4.3.3.3 مؤشر امتلاك بطاقة ائتمانية: يمثل عدد الأفراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية مؤشراً هاماً لقياس الشمول المالي

الشكل 7: نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2011-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Global Financial Inclusion Index database, 2021)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية ارتفع سنة 2021 حيث بلغ 25% مقارنة بالسنوات السابقة بحيث كان في انخفاض، مما يدل على زيادة إقبال المواطنين لامتلاك بطاقات ائتمانية في السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى زيادة انتشار الخدمات المالية والمصرفية ووصولها لعدد أكبر من المواطنين، وقد كان لجائحة كورونا أثراً في ذلك والتي ألزمت الحكومات على التكيف مع الأوضاع الاحترازية وإجراءات الابتعاد فقد لجأ أغلب المواطنين إلى المعاملات عن طريق البطاقات الائتمانية في تلك الفترة.

4. **الخاتمة:** تسعى المملكة العربية السعودية جاهدة وبشكل دائم في تعزيز الشمول المالي، من خلال تنويع الأنشطة وزيادة توفير مختلف الخدمات المالية و المصرفية موازاة مع التحول الرقمي، فهي من دول الخليج الرائدة في هذا المجال وقد احتلت مراتب مرموقة، والنتائج الموائية تؤكد ذلك :

- ✓ عرف القطاع المصرفي السعودي تناقصا في عدد فروع المصارف التجارية وكذا أجهزة الصراف الآلي تضاعف، وذلك لتوجه الأفراد نحو التعاملات الرقمية والالكترونية.
- ✓ توجه المملكة العربية السعودية وبشكل كبير نحو التحول الرقمي وذلك في مختلف الميادين وخاصة القطاع المصرفي وإجراء المعاملات المصرفية عن طريق الانترنت.
- ✓ الاعتماد الكبير من طرف السعوديين والمقيمين في السعودية على استخدام أجهزة نقاط البيع والتسوق الإلكتروني واللجوء إليها بشكل يومي تقريبا.
- ✓ التخلي عن التعامل النقدي (الكاش) للأموال بالنسبة للمجتمع السعودي بشكل نهائي تقريبا والاعتماد على البطاقات المصرفية في كافة المعاملات.
- ✓ زيادة حجم التعاملات الرقمية لدى المجتمع السعودي تعكس ارتفاع الثقة في القطاع المصرفي و في استخدام التقنيات الحديثة، وكذا زيادة الوعي المصرفي.
- ✓ وجود فجوة بين الجنسين رغم تقلصها مقارنة بغيرها من الدول فيما يخص امتلاك حساب لدى مؤسسة مالية رسمية.
- ✓ ساهمت الخدمات المصرفية الرقمية في المملكة العربية السعودية وبشكل كبير في وصول مختلف الخدمات المصرفية إلى نسبة كبيرة من المجتمع السعودي وبالتالي تعزيز الشمول المالي.
- ✓ تسعى الحكومة السعودية إلى رقمنة النظام المصرفي وتتطلع إلى مزيد من الانجازات حول ذلك، وأنها من أهم الدول التي تحتل مراتب هامة في مجال الرقمنة واستخدام الانترنت في جميع الميادين وخاصة المصرفية منها.
- ✓ تتوفر السعودية على نظام مالي ومصرفي يتمتع بدرجة من التطور على العموم.

5. قائمة المراجع:

1. Arabia, C. B. (s.d.). Payment systems. Consulté le 02 09, 2023, sur madaa: https://www.sama.gov.sa/ar-sa/paymentsystem_old/pages/span.aspx
2. azaoui, o., & rifak, t. (31/12/2021). Promoting financial inclusion as a mechanism for achieving financial stability - a case study of countries in the Arab world -. *Journal of Business and Management Sciences* , vol 17 (issue 01).
3. el-bakel, a. s., & el-hedad, i. f. (2022). Financial inclusion and its repercussions on the rate of economic growth in Egypt. *Journal of the College of Politics and Economics* .
4. Global Financial Inclusion Index database. (2021).
5. Monetary, A. (2019). Raising the level of financial inclusion in the Kingdom. Consulté le 02 05, 2023, sur Central Bank of Saudi Arabia: <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news28042019.aspx#:~:text=>
6. Naimi, r., & bensassi, a. (2021). Evaluating financial and banking inclusion in Algeria according to financial access indicators during the period 2015-2020. *Horizons Journal of Management Sciences and Economics* , vol 05 (issue 02).
7. oucif, a. y., & chaoui, c. (2020, June 30). Financial inclusion in Algeria: reality, obstacles and solutions. *International Islamic Economics Journal* (issue 97).
8. s.v.shinde. (2014). financial inclusion in india. india: laxmi book publication.
9. Saudi annual report. (2021).
10. The World, B. (29 March 2022). Financial inclusion.
11. World Bank database. (s.d.).